

مقولة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الصّلام والإصلاح

■ محمد أحمد قنديل

الإسلام حينما دعانا إلى الإسلام قدّمه لنا بوصفه ديناً يدعو إلى الحياة، ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: 24]، فكل ما يحيينا هو من شأن ديننا؛ فالأولى أن نحدّث الناس عن الدين بهذه الرحابة وهذا الاتساع، فالله يأمر بالمعروف، والمعروف هو الصّلاح، والمنكر هو الفساد، والفساد ضد الصّلاح والإصلاح.

والمجتمع في الإسلام هو مجتمع لا يكتفي بالملاحظة والنقد - بمعنى أن يشاهد فقط والناس يشغلون - وإنما هو مجتمع حيّ فعّال متكامل، فنحن كأمة إسلامية خير أمة أُخرجت للناس ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: 110]، فنحن أمة ليست منفصلة عن العالم بل متصلة به، فنحن أُخرجنا للناس جميعاً، نتصل بهم، نهتم بقضايا العالم المثارة، لسنا بمعزل عن العالم.

ومدار خيريتنا - كما ذكرته - الآية الكريمة - هو مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو مبدأ يدعو إلى ضرورة حضور

■ أستاذ الفلسفة الإسلامية، مصر.

الأُمَّة بفاعليتها في ميدان التدافع الإنساني في معركة القيم والمفاهيم، واختيار موقع المُدافعة والمُبادرة بدل موقع الانتظار والسلبية، فموقع الأمة الفعل والتأثير لا الانفعال والتأثر، وإن هذا المبدأ هو أكبر دليل على رفض الإسلام لمنطق اللامبالاة والسلبية.

ويمثل هذا العنصر الأصيل - وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - أفضل وأشمل وأكمل نظام للإصلاح على الإطلاق.

مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

أولاً: المعروف

المعروف لغةً: ضد المنكر، وهو اسم لكل فعل يُعرفُ بالعقل والشرع حُسْنُهُ¹.

واصطلاحاً: قال الراغب في معناه: «المَعْرُوفُ: اسمٌ لكلِّ فعلٍ يُعْرَفُ بالعقل أو الشرع حُسْنُهُ... ولهذا قيل للاقتصاد في الجود: مَعْرُوفٌ؛ لما كان ذلك مُستحسناً في العقول وبالشرع»².

والأمر بالمعروف هو الأمر بالخير والإحسان، والمعروف هو كل ما ينبغي فعله أو قوله طبقاً لنصوص الشريعة الإسلامية، سواء أكان النص عليه قد ورد صراحةً، أم كان مأخوذاً من روح النصوص الشرعية وفحواها.

فالتخلُّق بالأخلاق الفاضلة والنفوس من ظلم، وصلة الرحم، وإيثار الآخرة على الدنيا، والإحسان إلى الفقراء، وإقامة دور العلم والسعي لنشره، والعدل في القضاء بين الخصوم، والإصلاح بين المتخاصمين، ونُصرة المظلوم، والتبرع لأعمال الخير، والدعوة إلى الشورى في الحكم، والخضوع لرأي الأمة وتنفيذ إرادتها، وصرف الأموال العامة في مصارفها، وتولية الأمناء الأكفاء، وتحكيم شرع الله في ذلك كله يدخل في المعروف الذي ينبغي فعله.

1 - الزبيدي، تاج العروس، مادة: (عرف)، بيروت: دار الفكر، 1996، 192/6.

2 - الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ت: صفوان عدنان الداودي، دمشق: دار القلم، 1992م، مادة: (عرف)، ص 561.

ثانياً: المنكر

المنكر لغةً: ضد المعروف. والمنكر أيضاً القبيح والنكير الإنكار، يقال منه نَكَرْتُ الشيءَ بالكسر وأنكرتُه³.

واصطلاحاً عرّفه الإمام الغزالي بأنه: «محدور الوقوع في الشرع»⁴.

أي أنّ المنكر: ما تنكره النفوس وتنبو عنه، وتشمئز منه ولا تعرفه، فهو ضد المعروف، وهو أيضاً اسم جامع لكل ما عرف بالشرع والعقل فُبُحِّه؛ من معصية الله تعالى وظلم عباده.

ولذلك قال علماء الأخلاق: إنّ المنكر هو ما تستقبه العقول السليمة، ويحكم الدين بقبحه، وهو ضد المعروف.

كما قال الراغب الأصفهاني: «المنكر كل فعل تحكم العقول الصحيحة بقبحه، أو تتوقف في استقباحه واستحسانه العقول، فتحكم بقبحه الشرعية»⁵.

والمنكر ما حرّمه الإسلام والعقل السليم كالظلم والرشوة وشهادة الزور وأكل أموال اليتامى واللعب بالقمار والخيانة والإشاعات الكاذبة أو الجهر بالسوء أو تدمير المكائد والدسائس أو التأمّر على الناس والغش والاحتكار وما إلى ذلك...

ومن أعظم المنكرات المنكر الأخلاقي: ويتمثل في بث الفساد الأخلاقي في المجتمع، وإشاعة التحلل والميوعة بين الناس، وتزوير قيم المجتمع ومثله العليا... وما أشبه ذلك من منكرات أخلاقية يجب رفضها ومحاربتها.

والأمر بالمعروف هو الأمر بالخير والإحسان، والمعروف هو كل ما ينبغي فعله أو قوله طبقاً لنصوص الشريعة الإسلامية، سواء أكان النص عليه قد ورد صراحةً، أم كان مأخوذاً من روح النصوص الشرعية وفحواها.

3 - ابن منظور، لسان العرب، 232/5، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، التحقيق بإشراف: محمد

نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005، مادة «نكر» ص 621.

4 - أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، بيروت: دار المعرفة، 324/2.

5 - الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، مادة (عرف)، ص 561.

وكلُّ ضِدٍّ لما قَدَّمنا ذِكْرَهُ من المعروف هو من المنكر الذي ينبغي تركه، ومن ثَمَّ فالمنكر هو كل فعل أو قول لا ينبغي فِعْلُهُ أو قوله طبقاً لنصوص الشريعة⁶.

المشترك الإنساني ومفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الإنسان مدني بطبعه، مستمد حياته من حياة الآخرين، وهذا التعايش لا يمكن أن يكون بغير توافق على أُسسٍ عامة تصبِحُ عُرفاً ثم تتحول إلى قانون، ويأتي الدين فيؤكد بعضها ويصلح الباقي.

وفي الغالب المعروف يكون مشتركاً إنسانياً بين البشر؛ مثل إنقاذ الغريق وإطعام الجائع، والمنكر يكون أيضاً مشتركاً إنسانياً بين البشر؛ مثل السرقة، أو القتل، أو اتهام البريء وغير ذلك.

وفي شؤون المعاملات - من بيع وشراء وأخذ وعطاء - كل ذلك ينبنى على أساس من الخُلُق المتعارف عليه أو الموحى به، وكله يعني اعتراف كل واحد بالحاجة لأخيه، وإيمانه بضرورة التضامن معه، وتعددي الواحد على الآخر يؤدي إلى خراب المجتمعات.

ومن هذه التوافقات الاجتماعية، يُمكننا أن نستخلص التقاءً بين جميع الأجيال والعصور والأجناس والجماعات البشرية والمعتقدات في نقاطٍ ومشاركات إنسانية، وهذه النقط هي التي يُسميها الإسلام (المعروف)، وعكسها هو الذي يُسميه (المنكر).

وقد جعل الله المسلمين خير أمة؛ لأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، فهم لا يدعون الناس لشيء لم يكونوا قد اعترفوا به من قبل، وصدّقوا بما فيه من حسن، وهم لم يطلبوا من البشرية أن تتحد على مُثُلٍ غيبية لا وجود لها أو لا تزال خيالاً في الذهن، أو مخطوطاً في الأوراق؛ إنما يطلبون منهم أن يرجعوا إلى أنفسهم، وإلى ما وقر فيها من إيمان بالمعروف

6 - محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية، 2006، ص 141، 142.

عندهم وبضرورة إقراره، والمنكر لديهم وضرورة استبعاده، فالقيم الإنسانية - من عدل وإحسان ومحبة وإخاء وتضامن وتعاون ودرء للمكاره وحماية للأنفس والأموال - كلها معروفة للجميع لا يمكن لأحد أن ينكرها، وهي أساس كل فلسفة صالحة وكل اعتقاد صحيح، وهي جزء من كل عقيدة ممكنة، وأثرها في كل قانون لا يمكن أن يزول.

فالأمم إذن كيفما كانت لا بدّ أن تلتقي في القليل أو الكثير من هذه النقاط التي في عقيدة الإنسان وفي فطرته، ولا يمكن أن يُتصور وجوده من دونها⁷.

مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو أصل للمجتمع المدني، والمجتمع المدني في العالم الغربي له صلاحيات متعددة؛ مثل حماية البيئة وغير ذلك، وهو مجتمع لا يكتفي بالملاحظة والنقد - بمعنى أن يشاهد وينقذ فقط والناس يشتغلون - وإنما هو مجتمع فعّال متكامل.

ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو أصل للمجتمع المدني، والمجتمع المدني في العالم الغربي له صلاحيات متعددة؛ مثل حماية البيئة وغير ذلك، وهو مجتمع لا يكتفي بالملاحظة والنقد - بمعنى أن يشاهد وينقذ فقط والناس يشتغلون - وإنما هو مجتمع فعّال متكامل.

مصاديق المعروف والمنكر:

إنّ دائرة المعروف والمنكر تتسع لتشمل كافة أبعاد الوجود الإنساني بما يشمل عقائد الإنسان ومشاعره، ولا تقتصر على الجانب الفردي في حياة البشر، بل تتوسع لتضم باقي الجوانب التي تتعلّق بالاجتماع الإنساني، بل أكثر وأوسع لتشمل كل نواحي حياة الإنسان وعلاقاته.

فمن مصاديق المعروف ما هو اعتقاديّ، ومنها ما هو عباديّ وأخلاقي وأُسريّ وعسكريّ وأمنيّ وسياسي واقتصادي وإداري وثقافي وبيئيّ.

7 - علال الفاسي: دفاع عن الشريعة، القاهرة: دار الكتاب المصري، ص 39، 40.

فمن تلك المصاديق:

عقائدياً: الإيمان بالله وتوحيده والنبوة واليوم الآخر، ويقع كل ذلك في دائرة المعروف، ويقابل ذلك الكفر الذي هو مصداق للمنكر.

عبادياً: أداء الصلاة، إيتاء الزكاة، الصوم، الحج، تلاوة القرآن، إحياء الشعائر... إلخ، وكلها من مصاديق المعروف، وما يقابلها - كترك الصلاة وترك إخراج الزكاة وتسويق الحج والإفطار بلا عذر - من مصاديق المنكر.

أخلاقياً: الرحمة، العدل، الصدق، التسامح من المعروف، وأما القسوة والظلم والكذب وسرعة الغضب فهي من مصاديق المنكر.

اجتماعياً: على صعيد الأسرة: الزواج، صلة الرحم، حسن العشرة، الترابط بين أفراد العائلة، وهي من مصاديق المعروف، وعلى صعيد المجتمع بث حياة الإخاء والتعاون والتآزر والتكاتف والتناصر وحفظ كرامة الإنسان وحرية، وأما أضدادها كترك الزواج مع مخافة الوقوع في الحرام، وإشاعة جو التشاجر في العائلة، قطيعة الرحم، وتقسيم المجتمع وطبقاته وتمزيقه؛ فمن مصاديق المنكر.

اقتصادياً: من مصاديق المعروف: الاعتدال في الإنفاق بين الإسراف والتقتير، الإيثار، الإنفاق في سبيل الله، ومن مصاديق المنكر: الإسراف، والتقتير، الحرص، الاستئثار.

إدارياً: يبرز من مصاديق المعروف الإداري: اغتنام الوقت وعدم تضييعه، أداء الأعمال في أوقاتها، تيسير أمور أصحاب الحوائج، رفض قبول الرشاش. ويبرز من مصاديق المنكرات: هدر الوقت، تسويق العمل، تعسير أمور المراجعين، وأخذ الرشاش... إلخ.

سياسياً: حفظ المنجزات الشعبية، وأداء التكاليف السياسية من انتخابات أو ترشّح أو حضور في ساحات العمل العام، والصبر والتحمّل واحترام القرارات الصادرة عن القيادة الشرعية في البلاد كلها من مصاديق المعروف.

ومن مصاديق المُنكرات ما يقابلها من تضييع المنجزات، والتواني عن حفظها، وعدم الحضور في العمل العام أو منع الناس وتثبيطهم عن الحضور، أو توهين قرارات القيادة الشرعيّة وتضعيف ثقة الناس بالقيادة والاستهزاء بها.

ثقافياً: من مصاديق المعروف الثقافي: إشاعة ونشر الثقافة النافعة المفيدة للإنسان والمجتمع، والسعي لتحسين المجتمع ثقافياً، تأسيس المراكز والمؤسسات والمنتديات الثقافية وتفعيلها، ومواجهة الغزو الثقافي، ويقابلها: إشاعة ونشر الثقافات المُعادية البعيدة عن الإسلام، تشويه صورة الثقافة الإسلامية.

عموماً فإنّ دائرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تتسع باتساع دائرة الحياة؛ ذلك أنّ دائرة الأحكام الشرعيّة تتسع باتساع الحياة، وقد ورد أنه لا يجوز أن يخلو حادث عن حكم الله تعالى منسوب إلى محمد ﷺ.

وعموماً فإنّ دائرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تتسع باتساع دائرة الحياة؛ ذلك أنّ دائرة الأحكام الشرعيّة تتسع باتساع الحياة، وقد ورد أنه لا يجوز أن يخلو حادث عن حكم الله تعالى منسوب إلى شريعة نبينا محمد ﷺ.⁸

ونحن في خضم الحياة - أفراداً وجماعات ومجتمعات، دولاً كُنّا أو أمماً أو حتى على مستوى الإنسانية - تُعرضُ في كل يوم بل في كل لحظة

أموراً ومستجدات وحوادث ووقائع لا تخلو من مصلحة أو مفسدة، من حُسن أو قُبْح، ومن ثم فلها حكم يوافق ما فيها من حُسن أو قُبْح، ومن ثم فهي محكومة بأحد الأحكام الشرعيّة الخمسة⁹، وعلينا أن نعرف حكمها لنضعها في دائرة المعروف أو المنكر، ولتشخيص ذلك لا بد من العودة إلى النخبة العلمية من أفراد ومؤسسات وهيئات.

8 - أبو المظفر السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، بيروت: دار الكتب العلمية، ط: 1999م، 2/260.

9 - وهي: الواجب والمستحب والحرام والمكروه والمُباح.

الوظيفة الصلاحية والإصلاحية لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

إنَّ سبب تسمية المعروف معروفًا هو أنَّ الإنسان ذا الفطرة السليمة يأنس به فيقبله، وُسْمِي المُنْكَرُ مُنْكَرًا لغريته فلا تأنس به فطرة الإنسان السليمة.

ويمثل هذا العنصر الأصيل وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - بصفته وسيلة ناجعة لإصلاح الفرد والمجتمع - أَفْضَلَ وأشمل وأكمل نظام للإصلاح على الإطلاق.

وفي الحقيقة لنا أن نقول: إنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أوسع من التكليف الشرعي، بمعنى أنَّ عقل الإنسان يحكم بأهمية وضرورة دعوة الناس بعضهم بعضاً إلى الخير والصلاح.

وإنَّ مفهوم كلمة «المعروف» تتسع دلالاته لتشمل كل مبدأ أو فكرة أو سلوك أو خطة من شأنها أن ترتقي بحياة الناس، وتبلغ بهم إلى أعلى مقام وأشرف وضع يليق بمركزهم في هذا الكون.

وعلى هذا الأساس كلُّ فِعْلٍ حَسَنٍ أو قَبِيحٍ - سواء أكان من الواجبات أم المحرمات، أم المستحبات أم المكروهات الشرعية، أم لم يدخل تحت تلك الأحكام - لا بدَّ من أن يكون مصداقاً لأحد عنواني المعروف أو المنكر.

والعامل الأهم في إقامة أي نهضة في العالم هو إقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وإنَّ مفهوم كلمة «المنكر» تتسع دلالاته لتشمل كل فكرة أو خطة أو نمط من أنماط السلوك، يؤدي بالإنسان إلى الإسفاف والانحطاط، وبالأمّة إلى فقدان معقد عزّها ومناطق خيريتها؛ إذ إنَّ هذه الخيرية رهينة في ثبوتها للأمّة الإسلامية بتحقيق شروطها مصداقاً لقول الله تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران: 110].

ولقد شكّل تطبيق هذا المبدأ في عصر النبوة والخلافة الراشدة حصناً منيعاً ضد عوامل التآكل والفساد، مما حفظ للمجتمع تماسكه وقوته، ومنحه قدرة فائقة على النمو والتطور إلى الأفضل والأرقى، ووفر له شروط الإبداع والعطاء الخصب، ولم يكن ذلك بالأمر الغريب، بل كان ثمرة طبيعية مُنسجمة تمام الانسجام مع سنن الله في قيام الحضارات وتآلقها. والأمة إذا عطّلت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصبحت أمة بلا ضمير وبلا حسٍّ أخلاقي.

يُعدُّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مهمات الفكر الإسلامي وأولوياته، ومسؤولية أخلاقية لا مجال للتقصير فيها أو التلكؤ، وصمام أمان لحفظ القيم والسلوك المجتمعي في الأمة الرشيدة، وسيج ضمان للهوية المسلمة.

ويُعدُّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مهمات الفكر الإسلامي وأولوياته، ومسؤولية أخلاقية لا مجال للتقصير فيها أو التلكؤ، وصمام أمان لحفظ القيم والسلوك المجتمعي في الأمة الرشيدة، وسيج ضمان للهوية المسلمة.

كذلك يُعدُّ هذا المبدأ في حد ذاته أخلاقياً بالدرجة الأولى؛ إذ هو دعوة إلى التحلي بالفضائل والقيم المثلى، وترك الرذائل والمنكرات.

ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يمثل آلية مجتمعية للتطهير الذاتي من الرذيلة، والترقي الاجتماعي في سُلّم الفضيلة: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهْوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 27]، والتفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع على صعيد التمسك بالقيم النبيلة والمعاني الخيرة، والبعد عن مراتع الشر والضلالة.

وجميع الحركات الإصلاحية والتغييرات البناءة في المجتمع البشري إنما تحققت بفضل قيام المصلحين بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأي عمل إصلاحي هو عمل أخلاقي بلا شك.

وفي مجال حقوق الإنسان نجد أن أكبر ضمان لتطبيقه عملياً هو تفعيل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ وذلك لأنه يؤسس ثقافة حقوق الإنسان¹⁰.

وقد جاء الإسلام من أجل هداية المجتمع الإنساني، وإيصاله إلى قمة التكامل والسمو والارتقاء، ولا يتحقق ذلك بمجرد نزول المفاهيم والقيم مجردة ما لم يتم تبليغها للناس ومتابعة تطبيقها، وتجسيدها حياً في الواقع، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21].

وخير وسيلة للتطبيق العملي هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وصناعة الحضارة وحفظها وإدامة عز الأمة تتلخص في حراسة القيم، ونشر الفضيلة، اللذين جاء بهما الإسلام، والوسيلة الأساس لبلوغ ذلك هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كانا مرافقين لمسيرة الإنسان ابتداءً من آدم أبي البشرية إلى أبنائه من الأنبياء والصالحين، إذ هي وظيفتهم الأساس كما قال تعالى على لسان خطيب الأنبياء شعيب عليه السلام: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [هود: 88].

ومن أجمل ما قيل في أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما سطره الإمام الغزالي حيث قال: «إِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ هُوَ الْقُطْبُ الْأَعْظَمُ فِي الدِّينِ، وَهُوَ الْمَهْمَةُ الَّتِي ابْتَعَثَ اللَّهُ لَهَا النَّبِيِّينَ أَجْمَعِينَ، وَلَوْ طُوي بِسَاطِهِ وَأَهْمَلْ عِلْمُهُ وَعَمَلُهُ لَتَعَطَّلَتِ النَّبِيُّوَةُ وَاضْمَحَلَّتِ الدِّيَانَةُ، وَعَمَّتِ الْفِتْرَةُ، وَفَشَّتِ الضَّلَالَةُ، وَشَاعَتِ الْجَهَالَةُ، وَاسْتَشْرَى الْفُسَادَ وَاتَّسَعَ الْخُرْقُ، وَخَرَبَتِ الْبِلَادُ، وَهَلَكَ الْعِبَادُ، وَلَمْ يَشْعُرُوا بِالْهَلَاكِ إِلَّا يَوْمَ التَّنَادِ»¹¹.

10 - مايكل كوك، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الفكر الإسلامي، ترجمة: رضوان السيد، وعبد الرحمن السالمي، عمار الجلاصي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط: 2009م، ص 717.

11 - أبو حامد الغزالي: إحياء علوم الدين، بيروت: دار المعرفة، 306/2.

وليس علمُ الصّلاح علماً اعتنى بالوسائل الإجرائية لتخريج الأحكام الشرعيّة تخريجاً له جدوى في الاستنباط الذي يعود بالفائدة العملية فقط؛ إنما هو علم صادر نفسه بجملة مصادرات حصلها العقل المُعتَبَر الذي مكنّته السياحة في الكون من تحصيل الحكمة الإلهية، ثم إنَّ سياحته في الكون مكنّته من المعاينة الفاحصة للشرعية، فخلص إلى معنى مهيم على توجهاته ككل، فكان¹² «التشريع الإسلامي فيما وضع له من ضبط حياة الإنسان يندرج ضمن التدبير الإلهي للكون، الذي بمقتضاه يتحرك هذا الكون بكل ما فيه على أساس من الحكمة والقصود في اتجاهٍ غائي هادف»¹³.

لقد جاء الإسلام من أجل هداية المجتمع الإنساني، وإيصاله إلى قمة التكامل والسمو والارتقاء، ولا يتحقق ذلك بمجرد نزول المفاهيم والقيم مجردة ما لم يتم تبليغها للناس، ومتابعة تطبيقها، وتجسيدها حياة في الواقع.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو عنوان حضور أمة الخير، والفعل الصالح روح وجودها وأصلاتها، وصولاً إلى تأكيد الإيمان الفعلي المتجدّر في الحياة.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإصلاح الواقع ليس خياراً؛ بل هو واجب، تماماً كما هي الصلاة والصوم والحجّ، بل هو من أوجب الواجبات، كما جاء في الحديث الشريف: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ

الإيمان»¹⁴؛ لأنّ به تُقام الفرائض، وتأمين المذاهب، وتحلّ المكاسب، وتعمّر الأرض، وينتصف من الأعداء، ويستقيم الأمر.

إنّ الشريعة الإسلامية لم تكتفِ ببيان المعروف وتعداد أنواعه؛ ولكنها ترسم للإنسانية منهاج الحياة المتكامل على وجهٍ يُنمّي فيها المكارم

12 - نورة بوحناش، مقاصد الشريعة عند الشاطبي وتأصيل الأخلاق، الجزائر: منشورات ضفاف، 2013م، ص 308

13 - عبد المجيد النجار، فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ص 139.

14 - صحيح مسلم، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، 69/1.

والفضائل، ويبعث فيها روح الخير، ويُساعدُها على النماء والرقى، ويُحبِّب إليها فعلَ المعروف بكافة صورهِ، كما لا تكتفي بالنهي عن المنكر وبيان الرذائل، وإنما توضح مضارَّها وتُحذر من اقترافها حتى يصير المجتمع المسلم مجتمعاً فاضلاً نظيفاً.

ولا يخفى ما لذلك من دور في الثقافة والتربية والاجتماع والسياسة والأمن والاقتصاد وغير ذلك.

وكما قال الكواكبي: «أقوى ضابط للأخلاق النهي عن المنكر بالنصيحة والتوبيخ؛ أي بحرص الأفراد على حراسة نظام الاجتماع»¹⁵.

وقد جاء في الحديث الشريف: «لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَيَسْلَطَنَّ عَلَيْكُمْ شِرَارُكُمْ، ثُمَّ يَدْعُو خِيَارَكُمْ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ»¹⁶.

وفي المنهج القرآني لا يصلح المجتمع البتة إذا كان أهل الرأي والسمع والطاعة فيه هم أهل الجهل والفساد، كما جاء: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: 16].

فالمجتمع الذي ينتشر فيه الفساد وتستشري فيه ظواهر الفسق والمجون لا ينجيه أن يقبض الصالحون في المساجد ويعتزلوا الناس وإصلاحهم. لأنهم لو سكتوا عن هذه الظاهرة سوف يُرسخ في هذا المجتمع رئاسة أهل الفساد والفسق، ويزداد هذا المجتمع في الانحطاط بمقدار انزواء أهل الصلاح، وتصدي أهل الفساد لقيادة المجتمع، وبذلك يزداد المجتمع تراجعاً وتأخراً. وهكذا، ولا يكفي أهل الصلاح أن يقولوا: قد اجتنبناهم، حيث يقول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعَذَرَةَ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: 164].

فالمجتمع الصالح ليس هو المجتمع الذي يكون فيه صلحاء فقط؛ بل هو

15 - عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، القاهرة: ط. كلمات عربية للطبع والنشر، ص 101.

16 - المعجم الأوسط، الطبراني، ت: طارق عوض الله، القاهرة: دار الحرمين، 99/2.

المجتمع الذي يَتَّبِعُ الصلحاء، ويبتغي الصلّاح، ويرفض أهل الفسق والفجور والإفساد، ولا يتحقق هذا إلا بإقامة فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى العكس من ذلك المجتمع الفاسد هو من يطيع ويتبع أهل الفساد.

وشعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الإسلام هو ضمان لقلب الأمة أن يظلّ حيّاً، ولضميرها أن يظلّ واعياً.

والإنسان يظلّ على الصلّاح والطريق المستقيم بإحدى طريقتين إما بوعي ذاتي، وإما بوعي مجتمعي، والوعي المجتمعي سمّاه الله في القرآن الكريم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأحياناً يسمّيه التواصي بالحق والتواصي

المجتمع الصالح ليس هو المجتمع الذي يكون فيه صلحاء فقط؛ بل هو المجتمع الذي يَتَّبِعُ الصلحاء، ويبتغي الصلّاح، ويرفض أهل الفسق والفجور والإفساد، ولا يتحقق هذا إلا بإقامة فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

بالصبر، كما في سورة العصر، وقد قال الشافعي عن هذه السورة: «لو ما أنزلَ اللهُ حجةً على خلقه إلا هذه السورة لكفتهم»¹⁷؛ أي: لكانت حُجّة كافية في بيان مقاصد الدين، وأركانه، وآدابه.

وإذا طُبِّقَ الأمر بالمعروف على وجهه كان من أعظم القربات إلى الله، ومن أهم شعائر الإسلام؛ وذلك أن الإنسان إذا فَقَدَ الوعي الذاتي بطريق الصلّاح والاستقامة - وهو ما نسميه الضمير أو الوازع الديني أو الأخلاقي - واستبدل به الاستخفاف بالأمر والاستهانة بها، يأتي دور التواصي بالخير

من جهة المجتمع، أو الأمر بالمعروف؛ فإنّ ما شاع بين الناس من ثقافة تحقيق الخير ويُعبّر عنه بالإصلاح يمثّل عاصماً للإنسان يحجزه عن الأخطاء.

فمن أعظم ثمار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

حماية الأرض من انتشار الفساد والشّرّ فيها؛ قال تعالى: ﴿وَلَوْ لَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: 251].

17 - تفسير ابن كثير، ت: محمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، 112/1.

قال مكِّي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : «أي بدفع أهل الطَّاعة عن أهل المعصية، وبالبرِّ عن الفاجر»¹⁸، إلى غير ذلك من الثَّمار الياضعة من إقامة شعائر الدِّين وإظهاره.

الوظيفة الحضارية الإصلاحية للأمة

يقسّم الدكتور حامد ربيع الحضارات من منطلق الوظيفة الحضارية إلى ثلاثة أنواع، هي:

حضارة كفاحية كلية تتخطى السياسة، وتؤمن بأن عليها وظيفة تغيير العالم من منطلق نظرة كلية، تندمج فيها السياسة كجزء من هذه النظرة، والنموذج الواضح لهذا النوع من الحضارات هو الحضارة الإسلامية، خاصة مع تبنّيها لمبدئها العظيم: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران: 110]؛ فَإِنَّ الأُمَّةَ الإِسْلَامِيَّةَ - كما يصرّح القرآن الكريم في هذه الآية الكريمة - هي خير الأمم، خير من كلّ الأمم التي توالى على البشرية، أو أيّ أُمَّة، يمكن أن توجد وتخرج للناس، ثم يعدد بعد ذلك صفات ومميزات هذه الأُمَّة حيث يقول تعالى: ﴿ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو من المميزات الأساس التي جعلت هذه الأُمَّة خير أمة أخرجت للناس.

ولئن كانت التقوى هي ميزان التفاضل بين الأفراد: ﴿ إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَكُمْ ﴾ [الحجرات: 13]؛ فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو من موازين التفاضل بين الأمم كما يتبيّن من الآية السابقة.

أما النوع الثاني فهو حضارة سياسية، وظيفتها تحقيق نظام سياسي، والفصل بين الحياة العامة والخاصة، وإلغاء الوجود الديني كقوة سياسية، ويصير محور الوجود السياسي موقف الفرد من عملية صنع القرار، ونموذج هذه الحضارة هو الحضارة الغربية في القرن التاسع عشر، والنوع الثالث هو

18 - مكِّي بن أبي طالب، الهداية في بلوغ النهاية، الشارقة: جامعة الشارقة، 871/1.

الحضارة غير السياسية، ومن نماذجها الحضارة الفرعونية؛ حيث لا تتعدى وظيفة الدولة حفظ الأمن في الداخل والخارج فقط¹⁹.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اللذان يتبادران إلى أذهاننا بمعناهما المُبتدل - الذي لا يسعنا التحدّث عنه في الأوساط الفكرية المثقفة!! - هما بعبارة أخرى ما يسميه المفكر الأوروبي اليوم بالمسؤولية الإنسانية، أو مسؤولية المبدع، أو مسؤولية المثقف.

ضرورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للمجتمعات العصرية

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اللذان يتبادران إلى أذهاننا بمعناهما المُبتدل - الذي لا يسعنا التحدّث عنه في الأوساط الفكرية المثقفة!! - هما بعبارة أخرى ما يسميه المفكر الأوروبي اليوم بالمسؤولية الإنسانية، أو مسؤولية المبدع، أو مسؤولية المثقف.

في ظل الدولة الحديثة انتقلت كل هذه المعاني الفائقة الرائقة إلى مؤسسات، وفي صدر الإسلام كانت الدولة بسيطة، ولكن التطور بدأ في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وبدأت المؤسسات تظهر، وفي الدولة الحديثة توجد العديد من المؤسسات منها مؤسسة النقل، مؤسسة التعليم، مؤسسة الإعلام، مؤسسة الصحة، وكل مؤسسة تمارس دور الأمر بالمعروف في مجالها.

ولقد جرت عادة المسلمين مع القرآن الكريم على أمر عجيب، وهو تحويل كل آية في كتاب الله إلى منهج عمل وبرنامج ومؤسسات، مؤسسة الحسبة، مؤسسة حماية المستهلك، حماية المواطن إلى غيره...

فمثلاً آية المداينة في سورة البقرة، حوّلتها المسلمون إلى مؤسسة الشهر العقاري للتوثيق وحفظ الحقوق والملكيات، كذلك حوّلت المسلمون آيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى مؤسسة كبرى، سُمّيت مؤسسة الحسبة وسموا العامل فيها المحتسب.

19 - حامد ربيع، نظرية القيم، مذكرات غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982، ص 8 وما بعدها بتصرف.

مجالات وصلاحيات مؤسسة الأمر بالمعروف

ونرى الإمام الماوردي في الأحكام السلطانية بدأ يحدّد المجالات والصلاحيات التي إذا قمنا بها برز تحقيق مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ مثل مراقبة الأسواق، ومراقبة السلع، مراقبة إتقان الصناعات، مراقبة الطرق، مراقبة البيوت الآيلة للسقوط.

فقد جاء في الأحكام السلطانية²⁰ عندما تحدث عن وظائف المحتسب: «ومما هو عمدة، نظره المنع من التطفيف والبخس في المكاييل والموازين»، وهذا يتمثل اليوم في وزارة التموين والتجارة والجهات التابعة لها المعنية بمراقبة الموازين والمكاييل.

ثم يقول: «وأما ما ينكر من الحقوق... فكالمنع من الإشراف على منازل الناس، ولا يلزم من علا بناؤه أن يستر سطحه، وإنما يلزم ألا يُشرف على غيره»، ويقول أيضاً: «وإذا بنى قوم في طريق سابل مُنَع منه، وإن اتسع له الطريق، ويأخذهم بهدم ما بنوه ولو كان المبنى مسجداً؛ لأن مرافق الطرق للسلوك لا للأبنية». وهذا يتمثل اليوم في شرطة المرافق والجهات التابعة للمجالس المحلية.

ثم يقول: «وإذا كان في القضاء من يجيب الخصوم إذا قصدوه، ويمتنع من النظر بينهم إذا تحاكموا إليه حتى تقف الأحكام ويستتضر الخصوم، فللمحتسب أن يأخذه مع ارتفاع الأعدار بما ندب له من النظر بين المتحاكمين، وفضل القضاء بين المتنازعين، ولا يمنع علوّ رتبته من إنكار ما قصّر فيه»، وهو ما يتمثل اليوم في مؤسسة التفتيش القضائي التابعة لوزارة العدل، وهي الهيئة المنوطة بمراقبة القضاة.

ثم يقول²¹: «وإذا كان من أرباب المواشي من يستعملها فيما لا تطيق الدوام عليه أنكره المحتسب عليه، ومنعه منه»، وهو ما يتمثل اليوم بمؤسسة الرفق بالحيوان التابعة لوزارة البيئة وحمايتها.

20 - الماوردي، الأحكام السلطانية، القاهرة: دار الحديث، ص 368.

21 - المرجع السابق، ص 372.

وهكذا نرى الحسبة داخلة في كل شيء، في الطب والتعليم والتموين والعقارات، بمعنى أن كل دول العالم تمارس الحسبة بأسلوب حديث، وأمر تغيير المنكر راجع إلى الدولة في النهاية، مما يدخل في مسؤولياتها، والواجبات المنوطة بالحاكم، إلا في حالات إغاثة الملهوف كإنقاذ امرأة من يد مَنْ يضرُّ بها.

أما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الجوانب الإرشادية بالأساليب الشرعية فهذا أمر مطالب به كل من يقدر عليه بحسبه، فالمدير في إدارته له من الصلاحيات ما ليس لعموم المرؤوسين، ولرب البيت من الولاية ما ليس لغيره، وهكذا.

علاقة الفرد بالمجتمع
في النموذج الإسلامي
علاقة تكاملٍ وتعاونٍ
لا علاقة تناطح وصراع
كما هو الحال في النموذج
الغربي، سواء في شقه
الاشتراكي حيث يذوب
الفرد في سبيل المجتمع،
أم في شقه الليبرالي حيث
تذوب حقوق المجتمع مع
مصالح الأفراد.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمسؤولية المجتمعية

علاقة الفرد بالمجتمع في النموذج الإسلامي علاقة تكاملٍ وتعاونٍ لا علاقة تناطح وصراع كما هو الحال في النموذج الغربي، سواء في شقه الاشتراكي حيث يذوب الفرد في سبيل المجتمع، أم في شقه الليبرالي حيث تذوب حقوق المجتمع مع مصالح الأفراد، فأصل النظام الاجتماعي في الإسلام قائم على التضامن والملاحظة والتفاعل، كما في قوله

تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾، فهم يعيشون معاً في مجتمع واحد في نظام واحد، فإذا فسد البعض انتقلت العدوى للآخرين، والنظام العام يفسد.

وتتجلى هذه العلاقة التكاملية التعاضدية بوضوح في واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذي يعني - في أيسر معانيه - إحقاق الحق ومقاومة البغي، ويتكامل في تحقيق ذلك دور الفرد ودور المجتمع، فهو التزام

وواجب ديني مفروض على الفرد والجماعة على السواء، يضمن منع الاعتداء على الحقوق ويحميها²².

والمسؤولية لا تقف عند حد كل فردٍ فقط، وإنما تشمل المسؤولية الاجتماعية كاملة، فالمجتمع يجب أن تكون عينه مفتوحة، يراقب كل ما ومن يؤذيه، ويدفع كل ما ومن يفسده ولا يصلحه.

والمسؤولية في الآخرة مسؤولية فردية، كل إنسان يحاسب على عمله:

﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ [الزلزلة: 7، 8]، أما في الحياة الدنيا، فالمسؤولية جماعية، فكل إنسان مُكَلِّفٌ بحماية المجتمع الإنساني من الفساد والتحلل، وأي تقصير في هذا المجال فإنه يتحمل مسؤوليته، ولهذا يشبه النبي ﷺ المجتمع بسفينة يجب على ركابها حمايتها من عبث العابثين، فإذا غفلوا عن واحد منهم، فتقب ثقباً في نصيبه أغرقهم وأغرق نفسه: «مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرَكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا، وَنَجَوْا جَمِيعًا»²³.

والمسؤولية الاجتماعية واضحة مقررة في الإسلام، ولها شواهد كثيرة: قرآنية وحديثية.

فإنَّ الملائكة عندما نزلت لتدبّر قومَ لوط، وكان هذا الفعل الشائن قد فشا فيهم، واستشرى في مجتمعهم، دونما وقوفٍ مُجمعي، ولا فردي من أحد، بحيث يقف أمامهم ويصدّهم عن أفعالهم الشنيعة، ويعظّمهم ويدعوهم، وكذلك لم يشع أحدٌ لتبصير المجتمع بخطورته، وجلبه لنقمة السماء، وراح الناس في غيهم وتركوا مُجتمعهم، واستمروا في غيهم غير عابئين بقيم، ولا مُرَعَوِينَ

22 - محمد فتحي عثمان، من أصول الفكر السياسي الإسلامي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص 320 - 322.

23 - صحيح البخاري، باب: هل يُقرعُ في القسمة والاشتهام فيه.

لتعاليم، على إثر ذلك جاءت الملائكة لتنفيذ أمر الله، فتحكي السيرة أنهم - أي الملائكة - وجدوا عابداً كثير الطاعة، كثير التسبيح والتحميد والتهليل، والتكبير والتهليل، لكنه كان عابداً مُغلقَ العقل، ضيق الفكر، عنده الأثرة ولا يعرف رسالته، ولا يدرك معنى وجوده، ولا يعلم حدود مسؤوليته الاجتماعية، وأنه كان يجب عليه أن يقوم بواجبه تجاه هؤلاء المُمارسين لهذه العادة القبيحة أو السلوك الشائن، فقال الملائكة: يا ربنا فيهم عبدك فلان، جنّاه، فوجدناه يذكر ويسبح، ويدعو، ويطيع، فماذا فعل معه؟ فقال الله رداً عليهم: (به فابدأوا، إنه لم يكن يتمرّ وجهه من أجلي)²⁴؛ أي: لم يكن يغضب لي،

أو يتغير وجهه إنكاراً لهذا الصنيع الشنيع، ولم يكن يقوم برسالته تجاه المُفسدين، وكان يكتفي بصلاح نفسه، مع أنّ القاعدة الدعويّة الشرعيّة المنطقيّة تقول: (أصلح نفسك، وادعُ غيرك)، ويقول الله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأَنْفَال: 25].

كذلك يقول تعالى في كتابه الكريم: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: 165].

فالعذاب سيأخذ الجميع ولن يُستثنى منه إلا فئة واحدة، فمن هي هذه الفئة؟ هل هم المتدينون الذين يؤدّون الصلاة والصيام ويعيشون ضمن دائرة «ما يعينهم» دون أن يحركوا ساكناً للقيام بدورهم الإيجابي المصلح في المجتمع؟!

إن الآية الكريمة تؤكد أنّ الذين ينجون هم فقط المصلحون «الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ»، فالذي التزم بفريضة النهي عن المنكر هو الذي سينجو،

24 - تفسير القرطبي، ت: أحمد البردوني، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1964م، 237/6.

المسؤولية لا تقف عند حد كل فرد فقط، وإنما تشمل المسؤولية الاجتماعية كاملة، فالمجتمع يجب أن تكون عينه مفتوحة، يراقب كل ما ومن يؤذيه، ويدفع كل ما ومن يفسده ولا يصلحه.



وكلّ الآخرين سيُشملهم العذاب، سواء كانوا ممن تلوّثت أيديهم بالمعاصي، أم من الذين لم تلوّث أيديهم ولكنهم رأوا المعاصي فسكنوا إليها ورضوا بها؛ لأنّ إصلاح الآخرين هو أيضاً تكليف، وتركّه معصية، وإلا فكما أنّ كلّ فرد مطالبٌ بإصلاح نفسه، فإنّه مطالبٌ أيضاً بإصلاح الآخرين.

مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمواطن الصالح

حينما طالبنا القرآن الكريم بأن نأمر بالمعروف ونهَى عن المنكر وجعله مبدأً أساسياً في تربية المسلمين وتكوين المجتمع الإسلامي، كان يهدف إلى بناء الشخصية الإسلامية في المجتمع الإسلامي الأول، وهي شخصية تمتاز بقوة الإرادة، وقوة الشعور بالمسؤولية، وقوة الرقابة الاجتماعية، إن هذه الأمور الثلاثة - التي تتفاعل وتتكامل في إبراز قوة الشخصية الإسلامية - إنما هي ثمرة لأسلوب التربية، الذي أقامه الإسلام على أساس مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو المبدأ الذي يجعل من المسلم مُواطناً مُلتزماً يجلب الخير للمجتمع، ويدفع الشر عنه، وهو التزام ديني وخُلقي لم تستطع وسائل التربية في الحضارات القديمة والحديثة غير الإسلامية تحقيقه، أو وضعه في المستوى الذي وضعه فيه الإسلام، وهو مستوى الإيمان.

لقد عُني علماء الاجتماع اليوم بتحليل الدور الذي تلعبه الرقابة الاجتماعية، التي تفرّض على الشخص أن يتعلم ويستجيب لتخطيط السلوك المُصادق عليه من طرف المجتمع؛ ذلك أن الأشخاص والتخطيطات يسيران معاً، والرقابة الاجتماعية هي الآلية التي تُديم هذا السير الاجتماعي بفضل حرسها، وتمسكها بأن يتطابق الناس مع النماذج العامة لقواعد السلوك، وتحليلنا للضغط الاجتماعي نلاحظ الطُرُق التي يُمارَس بها هذا الضغط.

فالرقابة الاجتماعية توجّه ثقل ضغطها على الأفراد ليتطابقوا مع أنواع النماذج، ومع الأدوار والعلاقات والمؤسسات الاجتماعية التي تُقدّسها حضارة المُجتمع.

ويزداد بناء المجتمع قوةً وتأسلاً، ويستقيم سَيْرُ أفراده ومؤسساته كُلِّما عَظُمَ شُعورُ أفراده بمسؤولياتهم، وقويت الرقابة الاجتماعية فيه، وازداد إحساس الناس بضغطها على حياتهم اليومية؛ ففي بلد يقدر النظافة مثلاً، لا يستطيع الفرد فيه أن يُلقى بالقمامة في الشارع ليس خوفاً من رجال الشرطة، ولكن خوفاً من رجل الشارع الذي لا يَقِلُّ ضغط رقابته عن ضغط رقابة سلطة رجال الشرطة؛ لأنَّ أول من سينكر عليه عمله المشين هذا هو رجل الشارع؛ لأنه يتنافى مع حضارة المجتمع وقيمه التي تُقدس النظافة.

لكي تضمن الأمة الإسلامية لنفسها الوجود والاستقرار والاستمرار ولأعضائها العدل والأمن والكفاية، كان لا بدّ من أن تتكون لديها رقابة اجتماعية تُمارس ضغطها بقوة الانحرافات والمنكرات.

لذلك كان لزاماً لقيام أمةٍ بالمعنى العلمي الصحيح أن تعمل هذه الأمة على وجود رقابة اجتماعية تحمي كيان مؤسساتها من أخطر الانحرافات والمنكرات، سواء تمثلت في صورة الاعتداء على الأنفس والأموال والأعراض، أو في صورة انتقاص الحقوق وعدم أداء الواجبات، فكل عمل يسيء إلى أخيك المسلم سلباً أو إيجاباً، ظاهراً أو باطناً، أو يمسُّ بسلامة المؤسسات وقيمها ووظائفها مَسّاً يضر بمصالح المجتمع، أو يتعارض مع مُقدساته الأساسية، هذا العمل يُعدُّ

اعتداءً يُسميه الإسلام مُنكراً؛ أي شيئاً يُنكره المجتمع كله ولا يقبله، لما ينطوي عليه من أخطار على حقوق أفراد، وسلامة مؤسساته.

ولكي تضمن الأمة الإسلامية لنفسها الوجود والاستقرار والاستمرار ولأعضائها العدل والأمن والكفاية، كان لا بدّ من أن تتكون لديها رقابة اجتماعية تُمارس ضغطها بقوة الانحرافات والمنكرات، وهكذا ظهرت معجزات الإسلام في خلق وتكوين هذه الرقابة، وتربية المسلمين على مُمارستها بكامل الحرية حتى تصبح خُلُقاً من أخلاق المؤمنين، وسلوكاً اجتماعياً من خصائص حضارتهم، قال تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 104].

ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يدعو إلى ضرورة حضور الأمة بفاعليتها في ميدان التدافع الإنساني في معركة القيم والمفاهيم، واختيار موقع المُدافعة والمُبادرة بدل موقع الانتظار والسلبية، فموقع الأمة الفعل والتأثير لا الانفعال والتأثر، وإن هذا المبدأ لهو أكبر دليل على رفض الإسلام للنظرة السلبية²⁵.

وهو حُجة ثابتة على أنّ الإسلام ينظر إلى الأمة كأُمَّة قائمة، لها شخصية مستقلة ووجود مادي يجب صونه، والحفاظ عليه، ومواجهة الأخطار الفكرية والمادية التي تستهدفه.

والمجتمع رقيب في التعاون على البرِّ والتقوى²⁶، وإنكار المنكر ومُحاربة الجريمة، والتعاون مع الجهات المعنية في الدولة لعموم النصوص في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما قال الله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: 78، 79].

ولا بدّ من الحذر من أوكار الجريمة التي تتخطف الشباب، مما ظاهرها الإباحة وباطنها المُنكر، والأمور المجتمعية الأصل فيها الحذر من ظواهر الجريمة وبواطنها، والله يقول: ﴿وَذَرُوا ظَهْرَ الْأَثَمِ وَبَاطِنَهُ﴾ [المائدة: 120]، وهذا عام في الفرد والمجتمع.

وقد عامل الرسول ﷺ المنافقين على ظواهرهم في دعوى الإيمان؛ ولكن لم يعاملهم كذلك في الأعمال، ولذلك هدم مسجد الضرار، وهو مسجد ظاهره الدين، ونزلت فيه نصوص.

25 - عبد اللطيف بو عبدلاوي، مباحث في فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 147.

26 - مؤسسة الأمر بالمعروف اليوم - في المجتمعات الغربية - تُساوي منظمات العمل المدني، والتي لها دور فعال في صياغة القوانين في المجتمعات الغربية.

وهذه النصوص أصلٌ في إلغاء كل وكرٍ تُخذ ظاهراً للإحسان وباطناً للجريمة؛ لأنه إن كان في المسجد فغيره أولى²⁷.

والمجتمع له - شرعاً - أن يُنظم نفسه في جمعيات ونقابات ومؤسسات ومجالس ومُلتقيات ومُنديات، وسائر أنواع التجمع الذي يخدم المصالح العامة، ويدفع المفسد والضرر، وسواء كانت إنسانية أو حقوقية أو خدمية. ولا شك أن وجود هذه المُلتقيات والتجمعات لها دور كبير في مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من الدفاع عن المظلوم ونصرة الحق، وتحقيق العدل ودفع البغي.

المجتمع له - شرعاً - أن يُنظم نفسه في جمعيات ونقابات ومؤسسات ومجالس ومُلتقيات ومُنديات، وسائر أنواع التجمع الذي يخدم المصالح العامة، ويدفع المفسد والضرر، وسواء كانت إنسانية أو حقوقية أو خدمية.

وعموماً إصلاح المجتمع هي عبارة تختصر رسالة الأنبياء عليهم السلام، الذين أرسلهم الله ﷺ بها، فتحملوا ما حملوه ليصلوا إلى المجتمع الصالح.

كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [هود: 88].

الجانب المقاصدي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

إن من أهم الأمور والغايات والأهداف التي يرومها الشارع من الشريعة الإسلامية: مقاصدها، والتي هي باختصار شديد عبارة عن مصالح تُجتلب ومفسد تُدفع، أو بمعنى آخر: الله يريد من التشريع لنا الخير، ولا يريد بنا الشر والضرر، وهذا هو صلب موضوع الإصلاح.

كذلك مبدأ الأمر بالمعروف هو عين الأمر بالإصلاح، فالمعروف هو الإصلاح، والنهي عن المنكر هو عين الأمر بالصالح، فالمنكر هو الفساد الذي هو ضد الصلاح.

27 - فضل مراد، مقدّمة في فقه العصر، صنعاء: الجيل الجديد - ناشرون، 2016م، 474/1، ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن النبي ﷺ ترك المُنافقين يعيشون كأفراد، أما حينما أرادوا عملاً مؤسسياً فمنعهم من ذلك، كما حدث في مسجد الضرار.

وجملة الأحكام الشرعيّة - والتي هي في الحقيقة أحكام أخلاقية جاءت لصالح الإنسان في الدنيا والآخرة - تنزح إلى تنظيم الحياة تنظيمًا شرعيًا، يستوفي إتمام مكارم الأخلاق، ما دام الذي بلغ بهذه الأحكام - وهو الرسول ﷺ - قد صرّح تصريحاً قطعياً بأنه ما جاء إلا لإتمام مكارم الأخلاق²⁸.

ويُعَدُّ هذا الإتمام هو صلب الرسالة الخاتمة، فتكون عندئذٍ رسالة أخلاق للإنسانية. وكما قال الشاطبي: «وَالشَّرِيعَةُ كُلُّهَا إِنَّمَا هِيَ تَخْلُقُ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ»²⁹. والمقاصد الشرعيّة هي علم يهتمّ بالصالح الإنساني في الدارين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قيمة من القيم القرآنية الجليلة التي تتحقّق بها مقاصد الشرع الحنيف، والتي تنعكس على المجتمع وحياة الناس رحمة وراحة، والتي تؤدّي إلى ضبط إيقاع العمل والمؤسسات في أمة الإسلام وغيرها من الأمم.

وأحكام الشريعة الإسلامية تهدف إلى تحقيق مصالح الناس في العاجل والآجل، ومقاصد الشريعة ليست سوى تحقيق السعادة الحقيقية لهم³⁰.

وَرِعَايَةُ مَصَالِحِ الْعِبَادِ فِي التَّشْرِيعِ وَبِنَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهَا مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِاسْتِقْرَاءِ النُّصُوصِ، وَهُوَ مُقْتَضَى حِكْمَةِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ الَّتِي وَسَعَتْ كُلَّ شَيْءٍ³¹.

وليس أدلّ على ذلك من قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: 107].

وإنما يكون إرسال الرسول رحمةً لهم إذا كانت الشريعة التي بُعثَ بها إليهم وافيةً بمصالحهم مُتكفلةً بإسعادهم، وإلا لم تكن بعثته رحمةً بهم، بل تكون بِنقمةٍ عليهم.

28 - كما جاء في الحديث الشريف: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ» أخرجه البيهقي في (السنن) 191/10 - 192.

29 - الشاطبي، الموافقات، تحقيق: مشهور آل سلمان، القاهرة، دار ابن عفا، 1997م، 124/2

30 - محمد سعيد البوطي، ضوابط المصلحة، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1973م، ص 73.

31 - الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، بيروت: المكتب الإسلامي، 22/4.

فَكَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ لِنَبِيِّهِ ﷺ: إِنَّ مَا بُعِثَتْ بِهِ سَبَبٌ لِسَعَادَةِ الدَّارَيْنِ وَمُنْشَأٌ لَانْتِظَامِ مَصَالِحِهِمْ، فَمِنْ قَبْلِ هَذِهِ الرَّحْمَةِ وَشُكْرِ النِّعْمَةِ سَعِدَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ رَدَّهَا وَجَحَدَهَا خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ³²، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ تَرَى إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كَفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: 28].

والأمر بالمعروف جزء لا يتجزأ من الشريعة الإسلامية، وغايته مستمدة من الغاية العامة للشريعة الإسلامية.

يقول الشاطبي في معرض حديثه عن الأسباب المشروعة والممنوعة في الشرع: «الأسباب الممنوعة أسباب للمفاسد لا للمصالح، كما أن الأسباب المشروعة أسباب للمصالح لا للمفاسد، مثال ذلك: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فإنه أمر مشروع؛ لأنه سبب لإقامة الدين، وإظهار شعائر الإسلام، وإخماد الباطل على أي وجه كان»³³.

جملة الأحكام الشرعية - والتي هي في الحقيقة أحكام أخلاقية جاءت لصالح الإنسان في الدنيا والآخرة - تنزع إلى تنظيم الحياة تنظيمًا شرعيًا، يستوفي إتمام مكارم الأخلاق، ما دام الذي بلغ بهذه الأحكام وهو الرسول ﷺ.

وقد تقدّم أنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبدأ جليل ونظام له قواعد، تتجلى سماته في أنّ المعروف اسم للمقبول المرضي به، وهو المؤدي للحق والموصول لأسباب الصلاح والعمران، والمنكر اسم لغير المألوف، والمراد به الباطل والفساد عقلاً وشرعاً عند انتفاء العوارض، وفيه

يتمّ الجمع بانسجام بين النظر التشريعي والدور الرقابي والردع العقابي، ومن ثمّ فهو صورة من صور المحافظة على يقظة الضمير والانضباط المجتمعي من أجل تحقيق المبادئ العليا والمقاصد الكلية في واقع الحياة بأسلوب حكيم، لذا حثّ الله ﷻ الأمة على الأخذ به ومُراعاته في آيات كثيرة³⁴.

32 - محمد سعيد البوطي، ضوابط المصلحة، مرجع سابق، ص 75.

33 - أبو إسحق الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، 374/1.

34 - د. شوقي علام، مقال بعنوان: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، جريدة الجمهورية المصرية، العدد 47709، عام 2017م.

العلاقة بين المقاصد الخمسة ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وهي المعروفة بالكليات الخمس الموسومة بحفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

وهي تمثل تفصيلاً أدنى من المقاصد الضرورية والحاجية والتحسينية؛ ولكنه تفصيل من غيره؛ أي أعلى من بيان المقاصد الخاصة بتفاصيل الأحكام وفروعها، وهي تستغرق ما يستحقه الإنسان من رعاية مصالحه ودفع المفسد عنه.

وارتباط هذه الكليات بالقيم الأخلاقية الإنسانية يكمن في الأمور التالية:

1 - يمثل حفظ الدين حفظَ مجموع القيم الأخلاقية، والعبادات الإسلامية في حقيقتها تنتهي إلى تأكيد القيم الخلقية³⁵، ورعاية النفس الإنسانية وتهذيبها، والسمو بها للارتقاء نحو الفضائل والبعد عن الفواحش، وذلك من خلال تعميق معاني الإيمان بالله واليوم الآخر، والحث على العبادات، والتخلي بالأخلاق الفاضلة من أهم ما جاءت به الشريعة الإسلامية³⁶.

ومعلوم أن الدين رسالة للقيم الإنسانية والفضائل الأخلاقية، كقيمة العدل والأمانة والحرية والكرامة، وكفضيلة شكر المحسن، وإكرام المستحق، والبرّ بالوالدين، وصلة الرحم.

كما أن حفظ الدين يهدف إلى حفظ القيم العقديّة الإيمانية والقيم التشريعية الحكمية، وهو ما يكون له أثره في تقرير القيم الأخلاقية النابعة من العقيدة والتشريع.

2 - يمثل حفظ النفس مجموعاً ما تُحفظ به النفس الإنسانية، كحفظ حياتها وسلامتها وحرمتها الجسدية، وحفظ معاشها وغذائها ودوائها، وحفظ حريتها وكرامتها، وحفظ دورها في الحياة، وإسهامها في إعمار الأرض، ولهذا

35 - مصطفى عبده، فلسفة الأخلاق، القاهرة: المطبعة العربية. 1999، ص 95.

36 - أحمد الزعبي، منهج الإسلام في محاربة الجريمة، الرياض: المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 56.

أثره في تقرير القيم الأخلاقية التي هي إحدى أبرز قيم الإنسان ومبادئه، وأظهر أمارات فطرته وإنسانيته.

3 - يمثل حفظ العقل مجموع ما يُحفظ به العقل، كحفظه بالعلم والفكر، وحفظه بمنع إسكاره وتخديره بالخمر والسحر والشعوذة والدجل والمغالطة الإعلامية والسياسية والمهاترة الفكرية والفلسفية، وبكل ما يُغيب به العقل، ولو تحت غطاء أوهام التدين وأجواء السياسة، وأدواء الاستشراق والاستغراب، وأحوال الاستفزاز والاستدراج.

يمثل حفظ النفس مجموع ما تُحفظ به النفس الإنسانية، كحفظ حياتها وسلامتها وحرمتها الجسدية، وحفظ معاشها وغذائها ودوائها، وحفظ حريتها وكرامتها، وحفظ دورها في الحياة، وإسهامها في إعمار الأرض.

ولهذا أثره في قيم الأخلاق الإنسانية، من جهة قيم أخلاقية العلوم والمعرفة، وأخلاقية التقنية والتنمية، وأخلاقية الفكر الفلسفي والسياسي والاجتماعي؛ بما يعود بالخير والصلاح الإنساني، وليس بما يفضي إلى الاضطراب والحيرة وتشوّه المفاهيم والأفكار، وتعرثر العلم والمعرفة، وتلوث القيم السلوكية، وتآكل المخزون الفطري بتآكل محيط الأرض وطبقة الأوزون.

4 - يمثل حفظ النسل مجموع ما يُحفظ به النسل الإنساني، وصحة النسب، وفضيلة العرض.

وهذه خاصية الأسرة التي استقرت على هذا الوضع عبر تاريخها، وسمة الأسرة المسلمة والإنسانية التي عُرفت بحفظ نسلها المنسوب إلى أصله والمحفوظ عرضه وخلقه.

ولهذا أثره في حفظ القيمة الأسرية الإنسانية المجذرة منذ الخلق الأول، والراسخة في كافة المعمورة، ولا ينظر إلى حالات الشذوذ والزيغ عن هذا الأصل المتين، الذي لا يعبر عن حالات سوية في الوضع الإنساني، وإنما يعبر عن لحظة اضطرابية مختلة باختلال ميزانها وظهور شوائبها وسرعة انجلائها.

5 - يمثل حفظ المال مجموع ما يُحفظ به المال، كحفظه بالتمية والاستثمار والزيادة والتوسيع، وحفظه بمنع ما ينقصه أو يضعفه أو يغيبه

ويطمسه، ولذلك منع الغش والحيل والربا، وحرمت السرقة³⁷ والرشوة وسائر صور أكل المال بالباطل الذي يرادف الهوى والمنكر والفساد بأنواعه المختلفة. وربما يندرج حديث خبراء المال والسياسة والقانون والفقهاء عن الفساد المالي تحت مدلول هذه الكلية الشاملة، وما تستغرفه من صور مستحدثة وحالات مستجدة.

ولهذه الكلية أثرها في حفظ القيم الأخلاقية الإنسانية، من جهة حفظ أخلاقية الكسب والاتجار، وأمانة البيع والشراء، وصدق التجار والصناعيين والحرفيين، ومسؤولية المجتمع والدولة وسائر المؤسسات الاقتصادية والمالية. ومن جهة بناء الحياة المالية على القيم الإنسانية بحسب قاعدة الرفق والرحمة واليسر في الاستحقاق المالي والكسب المادي. فليس يُبنى كل ذلك على العمل والجهد فقط؛ وإنما يُبنى على الحالة الإنسانية، والحاجة البشرية، ومنطق التعاون والتألف والسماحة والإحسان في تلك الحياة المادية.

الحرية الفردية ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

لا يوجد في أي ثقافة من الثقافات شيء اسمه الحرية بالمعنى السائد الذي يتحدث عنه الناس الآن، ويعُدونه ميزة المجتمعات الغربية؛ حيث إنها لا تتدخل في حرية المعتقد، وفي حق الأفراد في فعل ما يحلو لهم بأنفسهم داخل المجتمع، هذا الكلام هو تغليب في فهم الثقافات الأخرى، نقول: إن الثقافات والحضارات الأخرى تنحاز في الوقت الحالي إلى المجتمع، ولا تُعلي من شأن الفرد على حساب المجموع، بمعنى أنها تُعطي السلطة العلوية للمجتمع، فالإنسان يبني بيته ولكن وفق منظور المجتمع وتخطيطه، فلا يجوز له أن يخالف في البناء أو في اللون الذي تختاره المدينة، فهو إذن محكوم برؤية المجتمع، كما أن هذا الإنسان وإن كان حراً فإنه لا يمكنه أن يدخل أمام

37 - محمد عبد الله دراز، دستور الأخلاق، ترجمة: عبد الصبور شاهين، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998م، ص 668.

الناس في مكان عمومي، فحريته في هذه الحالة ليست معتبرة، بل وجود المجتمع هو المعتبر، وبناءً على ذلك أصبح هذا الفعل - أي التدخين - مُجَرَّمًا، ولا يمكن من ثم لأي إنسان في أوروبا أن يدخن في مكانٍ عامٍّ بحجة أنه يمارس حريته، وهكذا. فكل الممارسات تجدها محكمة بضوابط مجتمعية، والمجتمع هو الذي يقبل هذا أو يرفضه.

وفي المجالات الفكرية والتعبيرية، نلاحظ أن حرية التعبير في هذه المجتمعات ليست حرية فردية مُطلقة؛ بل إنها مقيدة ومنضبطة، ونذكر هنا القانون الذي صدر في فرنسا، والذي ينص على تجريم التشكيك في إبادة الأرمن، وفرنسا الحداثية أقرت هذا القانون، وهي تعرف ماذا يعني هذا القرار، وقبل ذلك تم تجريم إنكار الهولوكست، كما تجرّم الإشادة بالنازية؛ لأن ذلك يُعدُّ مصادمة للذهن الجمعي الأوروبي.

لا يوجد في أي ثقافة من الثقافات شيء اسمه الحرية بالمعنى السائد الذي يتحدث عنه الناس الآن، ويعدُّونه ميزة المجتمعات الغربية؛ حيث إنها لا تتدخل في حرية المعتقد، وفي حق الأفراد في فعل ما يحلو لهم بأنفسهم داخل المجتمع.

ولا يسمح الأوروبيون أيضاً لأي كائن كان بأن يُسيء إلى العَلَم الوطني؛ لأنه بالنسبة لهم بمثابة مقدّس من المقدسات، وحينما يمزقه أو يطأه أحدهم بالأقدام فإنه لا يمارس حريته؛ بل يكون في تلك اللحظة قد تغفل في كيان المجتمع وأساء إلى الذهنية المجتمعية، ونحن

لا نجد أبداً أن الحرية بالمعنى الذي يريد أن يفرضه بعض الناس هي حقٌ أساسٌ للإنسان؛ لأنه حق يظلم أناساً آخرين، وهذه هي الحدود التي نتحدّث عنها، أما ما يروّج له بعضهم حول مفهوم الحريات الفردية وكونها مُطلقة، مُستدلين على ذلك بالمجتمعات الغربية، فهم إما لا يفهمون الثقافات الأخرى ولا يغوصون في أعماقها، وإما يعرفون ويُغالطون ويريدون أن يدفعوا المجتمع إلى فوضى حقيقية سيدفع الجميع ثمنها.

لذلك نقول دائماً: إنه لا بدّ من الاعتداد بالمجتمع، وهذا ما يدعو إليه

الإسلام، فالإنسان إذا جاز له أن يُفطر لسبب شرعي سواء كان سفراً أو مرضاً، فإنه يفعل ذلك شريطة احترام مشاعر الآخرين، كما لا يجوز له أن يسب آلهة المشركين؛ لأن القرآن نهاه عن ذلك، وكل هذه الأشياء هي جزء من الآداب الإسلامية.

إذن الإسلام عَلَّمَ أن يُحسنوا التعايش، فَمَنْ نَظَرَ في طبيعة الإسلام جيداً تحقق من صفاء سريرته من أي مقاصد تضرم في أحشاء أتباعه جمرة التعصب الباطل ضد ديانة أخرى، كما يزعم بعض من لم يسمعوا دعوته إلا من وراء حجاب³⁸، وهكذا عاش المسلمون مع غير المسلمين على أساس الاحترام المتبادل، لكن دعاة الحريات الفردية المطلقة يريدون الاستعلاء على المجتمع، وأن يجعلوا من أنفسهم شيئاً أعلى من المجتمع، وهذا فكرٌ خاطئٌ لا يقول به أحد في العالم.

أما الاستعلاء والارتفاع على المجتمع فهذه نبرة يجب أن تُواجه بوعي، ونقول: إن القرآن جمع كل ما يصلح للإنسان، وإن مَنْ تَرَكَ شيئاً من أحكام الإسلام وجد أثره في الحياة بالسلب.

الخاتمة

المعروف هو الصلاح، والمنكر هو الفساد، والفساد ضد الصلاح والإصلاح.

وقد جعل الله المسلمين خير أمة؛ لأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، فهم لا يدعون الناس لشيء لم يكونوا قد اعترفوا به من قبل، وصدقوا بما فيه من حسنى، وهم لم يطلبوا من البشرية أن تتحد على مثل غيبية لا وجود لها أو لا تزال خيالاً في الذهن، أو مخططاً في الأوراق؛ إنما يطلبون منهم أن يرجعوا إلى أنفسهم، وإلى ما وقر فيها من إيمان بالمعروف عندهم وبضرورة إقراره، والمنكر لديهم وضرورة استبعاده، فالقيم الإنسانية - من عدل وإحسان ومحبة وإخاء وتضامن وتعاون ودرء للمكاره وحماية للأنفس

38 - محمد الخضر حسين، الحرية في الإسلام، القاهرة: دار الاعتصام، ص 66.

والأموال - كلها هذه معروفة للجميع لا يمكن لأحد أن ينكرها، وهي أساس كل فلسفة صالحة وكل اعتقاد صحيح، وهي جزء من كل عقيدة ممكنة، وأثرها في كل قانون لا يمكن أن يزول.

والإسلام ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بريئان من بعض الممارسات الخاطئة المصحوبة بالعنف أو الاعتداد على غير المسلمين، والتي بدورها تشوه الدين والقيم.

كما أنه يُراعى اللين والرفق عموماً، وخصوصاً في توجيه الناس

نقد جعل الله المسلمين خيراً أمة؛ لأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، فهم لا يدعون الناس لشيء لم يكونوا قد اعترفوا به من قبل، وصدقوا بما فيه من حسنى، وهم لم يطلبوا من البشرية أن تتحد على مثل غيبية لا وجود لها.

وإرشادهم، وتغيير ما هم عليه من اعوجاج، كما قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: 125].

وتغيير المنكر ليس معناه إهانة الناس أو تحقيرهم، أو التشهير بهم، وإنما المطلوب أن يُعامل الناس بأخلاق فاضلة، خاصة في هذا العصر الذي أصبح الإنسان فيه عصياً على القهر والإلزام، وقد أمر الله موسى ﷺ أن يلين القول لفرعون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: 44]، فما بالنا بغيره.

وعموماً لا نريد أن نتناصح عبر وسائل الإعلام، وإنما التناصح له قنوات مناسبة أخرى.

وليس من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التجسس على الناس، إنما موضوعه إذا حدث المنكر علانية.

وعند تغيير المنكر لا بدّ من النظر إلى المآل، فإن آل الأمر إلى منكر أعظم؛ كان الأمر بالمعروف غير مشروع أصلاً، كما في الحديث الشريف: «مَنْ كَانَ آمِراً بِمَعْرُوفٍ فَلْيُكُنْ أَمْرُهُ ذَلِكَ بِمَعْرُوفٍ»³⁹.

39 - محمد بن سلامة القضاعي، مسند الشهاب، (285/1).



وفي بعض المجتمعات المفتوحة، التي استشرى فيها المنكر وأصبح ثقافة، هذه المجتمعات في حاجة إلى تخليق المجتمع من جديد، ويُتبع فيها سياسة النفس الطويل، بتقديم البرامج التربوية والتعليمية والإعلامية التي تنمي الأخلاق، والقاعدة أن تهيئة المجتمع للمعروف وإزالة المنكر، هو داخل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك لأن تغيير المنكر؛ جملةً يخرج الناس من المعروف جملةً، كما نُقل عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أنه قال: «أخاف أن أحمل الناس على الحق جملة فيدفعوه وتكون فتنة»⁴⁰.

وفي ظلّ المجتمعات الحديثة تغيير المنكر باليد أمرٌ راجعٌ للدولة أو مَنْ ينوب عنها، أو من له الولاية كالأب في بيته، والناظر في مدرسته، والوزير في وزارته، لكن يستثنى من ذلك الحالات الطارئة؛ مثل إغاثة الملهوف؛ كمن يعتدي على امرأة ونحو ذلك، فيجب إنكار المنكر ممن يحضره.

40 - ابن عبد ربه، العقد الفريد، بيروت: دار الكتب العلمية، 39/1.